مجلة دراسات إقليمية
https://regs.uomosul.edu.iq/

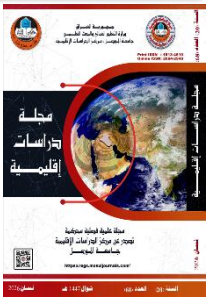

دور تكتل بريكس في تعزيز التعاون الدولي
قراءة في ضوء الليبرالية المؤسساتية

د. مها أحمد ابراهيم
مدرس/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل/ العراق.
mahaalmola@uomosul.edu.iq

معلومات الأرشفة
الاستلام: ٢٠٢٥/١٢/١٦
المراجعة: ٢٠٢٦/٢/٢٠
القبول: ٢٠٢٦ /٣/٢٥
النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/٤/١

المراسلة
مها أحمد ابراهيم

الكلمات المفتاحية
بريكس؛ المؤسسات الدولية؛ الليبرالية المؤسساتية؛ الدول الصاعدة.

الاقتباس
ابراهيم، مها. أ. (٢٠٢٦). دور تكتل بريكس في تعزيز التعاون الدولي: قراءة في ضوء الليبرالية المؤسساتية. مجلة دراسات إقليمية. ٢٠(٦٨). ١٢٧-١٤٨.
https://doi.org/10.33899/rsj.v20i68.60388

الملخص

فكرة البحث: *يتقصى البحث دراسة أحد ابرز الظواهر الدولية المتمثلة بنشوء وتطور تكتل بريكس الذي يعد تعبيراً عن رغبة الدول الصاعدة بتعزيز التعاون الدولي فيما بينها في سبيل الارتقاء بمستويات التنمية بمختلف مجالاتها، ودعم انشاء تكتل قوي يضم مؤسسات فوعية متعددة تنظم العمل المشترك بين الدول الاطراف، وهذا ما يحاكي النظرية الليبرالية المؤسساتية في معظم افتراضاتها ويؤكد صحتها فيما يتعلق بقدرة المؤسسات الدولية على تطوير العلاقات الدولية وتحقيق الاستقرار والابتعاد عن الصراعات والحروب.*

هدف البحث: *يهدف البحث الى تسليط الضوء على اهم المؤسسات الممثلة للقوى الصاعدة ومدى قدرتها على تعزيز مستويات التعاون الدولي، كما يسعى إلى تقديم تصور وفهم وفقًا لافتراضات النظرية الليبرالية المؤسساتية لتكتل غير غربي، أصبح مساهمًا فعليًا في الحوكمة العالمية، لا سيما في المجالات الاقتصادية.*

المنهجية: *تم الاعتماد في كتابة البحث على المنهج الوصفي لوصف المفاهيم الخاصة بالدراسة، فضلًا عن منهج التحليل النظمي لتحليل ودراسة دور تكتل بريكس في تعزيز التعاون بين الدول وفقًا لافتراضات النظرية الليبرالية المؤسساتية.*

النتائج: *خلص البحث الى مجموعة من النتائج المحورية ابرزها ان التعاون ضمن التكتلات الاقتصادية ممكن حتى في ظل وجود الاختلافات والتباينات بين الدول وهو ما تؤكده الافتراضات الليبرالية المؤسساتية، وان وجود الادوات والآليات التشاورية بين الدول الاعضاء يقلل الشكوك فيما بينها ويعزز الثقة، كما أن دور المؤسسات الدولية في تنظيم المصالح بين الدول الاعضاء ووضع قواعد السلوك، يسهم في خلق الاستقرار وتقليل الفوضى في النظام الدولي، وان اهم التحديات التي يواجهها تكتل بريكس تتمثل في تباين اولويات السياسة الخارجية والتفاوت الاقتصادي الكبير بين اعضاءه، مما يحول دون امكانية تحوله الى مؤسسة دولية متكاملة تعيد تصنيف الاقطاب في النظام الدولي.*

الخلاصة: *لقد أسهم تكتل بريكس في تعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين اعضاءه عبر دعم التجارة والاستثمار والتطوير المالي والنقدي بشكل خفض من احتمالات الصراع، وهذا ما يعبر عن جوهر الليبرالية المؤسساتية.*

© Authors, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Regional Studies Journal
https://regs.uomosul.edu.iq/

BRICS' Role in Strengthening International Cooperation: An Institutional Liberalist Analysis

Dr. Maha A. Ibrahim
Lect. /College of Political Science / University of Mosul/ Iraq.
mahaalmola@uomosul.edu.iq

Article Information

Received: 16/12/2025
Revised: 20/2/2026
Accepted: 25/3/2026
Published: 1/4/2026

Corresponding
Maha A. Ibrahim

Keywords
BRICS; international institutions; institutional liberalism; emerging countries.

Citation
Ibrahim, M. A. (2026). BRICS' Role in Strengthening International Cooperation: An Institutional Liberalist Analysis. Regional Studies Journal. 20(68). 127-148. https://doi.org/10.33899/rsj.v20i68.60388

Abstract

Research Idea: *This research examines one of the most significant contemporary international phenomena: the emergence and development of the BRICS bloc. The bloc reflects the aspiration of emerging powers to enhance intra-group cooperation in order to advance development across multiple sectors. It supports the establishment of a cohesive framework comprising several subsidiary institutions that regulate collective action among member states. This trajectory corresponds closely with the core assumptions of institutional liberalism, particularly regarding the capacity of international institutions to structure international relations, foster stability, and mitigate conflict.*

Objectives: *The research aims to highlight the principal institutions representing emerging powers and assess their capacity to strengthen international cooperation. It further seeks to provide a theoretical interpretation, grounded in institutional liberalism, of a non-Western bloc that has become an active contributor to global governance, especially in economic domains.*

Methods: *The research employs a descriptive approach to clarify the key concepts underpinning the study, alongside a systems analysis approach to examine the role of the BRICS bloc in promoting cooperation among member states in line with institutional liberalist assumptions.*

Results: *The findings indicate that cooperation within economic blocs remains viable despite political and economic disparities among member states, a proposition consistent with institutional liberalism. The existence of consultative mechanisms and coordination tools reduces mutual suspicion and strengthens trust. Moreover, institutionalized regulation of shared interests and codified rules of conduct contribute to stability and mitigate systemic disorder. Nevertheless, divergent foreign policy priorities and substantial economic asymmetries among members constrain the bloc's evolution into a fully integrated international institution capable of restructuring the global order.*

Conclusion: *The BRICS bloc has strengthened economic interdependence among its members through expanded trade, investment, and financial and monetary cooperation, thereby reducing the likelihood of conflict. This outcome reflects the core logic of institutional liberalism.*

© Authors, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، شهد النظام الدولي تغييراً في هيكليته، تمثل هذا التغيير في صعود العديد من القوى مثل الصين، الهند والبرازيل وغيرها من الدول التي أعادت رسم خارطة التأثير الاقتصادي العالمي، عبر نموها السكاني والتكنولوجي ونمو اقتصاداتها وحجم تجارتها بشكل ملحوظ، وقد لجأت هذه القوى الصاعدة إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية لتعزيز مصالحها، ويمثل تكتّل بريكس نموذجاً للتعاون الدولي بين هذه القوى الساعية إلى خلق شراكات بعيداً عن شروط المؤسسات الغربية وهيمنتها، مثل (صندوق النقد الدولي ومجموعة السبع)، فضلاً عن محاولتها تعزيز التعاون بين دول الجنوب العالمي وبناء شراكات اقتصادية وسياسية واستحصال تمثيل أكبر للاقتصادات الصاعدة في صنع القرار الدولي.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على اهم المؤسسات الممثلة للقوى الصاعدة ومدى قدرتها على تعزيز مستويات التعاون الدولي، كما يسعى إلى تقديم تصور وفهم وفقاً لافتراضات النظرية الليبرالية المؤسساتية لتكتل غير غربي، أصبح مساهماً فعلياً في الحوكمة العالمية، لا سيما في المجالات الاقتصادية.

أهمية البحث:

يحاول البحث تسليط الضوء على اهم المؤسسات الممثلة للقوى الصاعدة ومدى قدرتها على تعزيز مستويات التعاون الدولي، كما يسعى إلى تقديم تصور وفهم وفقاً لافتراضات النظرية الليبرالية المؤسساتية لتكتل غير غربي، أصبح مساهماً فعلياً في الحوكمة العالمية، لا سيما في المجالات الاقتصادية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل المركزي الآتي: هل أنّ تكتّل بريكس يمثل نموذج يؤكد صحة الافتراضات الليبرالية المؤسساتية، فيما يتعلّق بقدرة المؤسسات على تعزيز التعاون الدولي، ورفع مستوياته في ظل التحديات الداخلية المتمثلة بوجود الانقسامات، واختلاف وجهات النظر داخلياً، فضلاً عن التحديات الخارجية؟

كما تضم إشكالية البحث التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما مدى فعالية تكتّل بريكس بعدّه مؤسسة اقتصادية ضخمة تعمل على تطوير سبل التعاون المتعدد الأطراف في ظل ما يشهده النظام الدولي من تحولات؟.

٢. كيف يسهم تكتل بريكس في تطوير مستويات التعاون بين القوى الناشئة عبر المؤسسات الفرعية والمبادرات؟.

٣. ما هي أبرز التحديات التي تعترض جهود بريكس في مجالات التعاون الدولي؟.

فرضية البحث:

إنّ دور تكتّل بريكس في تعزيز التعاون الدولي يعتمد في جانب كبير منه على مدى التطور المؤسسي فيه وتنوع آليات الحوكمة، التي تزيد قدرته على تحقيق مكاسب مطلقة لأعضائه وتخفض من التكاليف، وهذا ما يرفع من مستوى تأثير التكتل دولياً، عبر إنشاء أنماط تعاونية بديلة.

منهجية البحث:

بغية الوصول إلى الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه في هذا البحث، فإننا سنعمد في كتابته إلى المنهج الوصفي لوصف المفاهيم الخاصة بالدراسة، فضلاً عن منهج التحليل النظمي لتحليل ودراسة دور تكتل بريكس في تعزيز التعاون بين الدول وفقاً لإفتراضات النظرية الليبرالية المؤسساتية.

هيكلية البحث:

في ضوء إشكالية البحث والفرضية التي نحاول التثبت من صحتها، فقد توصلنا إلى صياغة هيكلية لهذا البحث بالشكل الذي يسهم بتنظيم وتنسيق العمل، والوصول إلى النتائج المرجوة، وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم البحث إلى مبحثين، تضمّن المبحث الأول: إطاراً نظرياً ومفاهيمياً، إذ تناول المطلب الأول فيه دراسة تكتّل بريكس من حيث النشأة والتطور والأهداف، أما المطلب الثاني فقد تناول دراسة النظرية الليبرالية المؤسساتية من حيث الأصول والفرضيات.

أما المبحث الثاني: فقد تناول قراءة تطور مستويات التعاون الدولي ضمن إطار بريكس من منظور الليبرالية المؤسساتية، وقد انقسم كذلك إلى مطلبين، ضمّ المطلب الأول تطوير التعاون على المستوى الداخلي للتكتّل والتحديات التي تواجهه، كما ضم المطلب الثاني توسيع أفق التعاون خارج إطارات التكتل والاتجاه نحو تعددية الأقطاب مع أبرز التحديات التي تعترضه.

المبحث الأول

إطار نظري ومفاهيمي

يمثّل تكتل بريكس أحد أهم التكتلات الاقتصادية عالمياً بالاستناد إلى إحصاءات النمو التي حققها التكتل مع مرور الوقت، وهذا ما جعله محط اهتمام من دول أخرى متعددة أعلنت عن رغبتها للانضمام إليه، وهذا ما يعكس جوهر النظرية الليبرالية المؤسساتية التي ترى في المؤسسات والتكتلات المماثلة وسيلة لتعزيز وتدعيم التعاون الدولي والارتقاء بمستويات النمو العالمي، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على تكتل بريكس من حيث النشأة والأهداف والتطور، ومن ثم الانتقال إلى فهم النظرية الليبرالية وأهم افتراضاتها.

المطلب الأول: تكتل بريكس: النشأة والتطور والأهداف

النشأة والتطور:

يعدّ تكتل بريكس تنظيم دولي يهدف الى تطوير مستويات التعاون في مجالات التجارة والسياسية والثقافة في إطار الدول المنضوية في عضويته، ولقد كانت فكرة توحيد الدول الأربعة (روسيا الاتحادية، الهند، البرازيل والصين) فكرة ذكية واستثنائية حملت رؤى مستقبلية بعيدة المدى، متخطيةً الاختلافات الجغرافية والثقافية والدينية واللغوية، ومؤكدة على نقاط التشابه المتمثل بمستويات التطور الاقتصادي المتسارعة والتطلعات نحو نظام عالمي أكثر عدالة وأكثر تمثيلاً. وتميّزت الدول الأعضاء في التكتل بسمات مختلفة اقتصادياً، إذ تعدّ ألبرازيل قاعدة أساسية في مجال المواد الخام عالمياً، أمّا روسيا الاتحادية فتمثّل أحد أهم المراكز العالمية للطاقة، كما أنّ الهند تمثّل المركز الخدماتي الأكبر في العالم، في حين أنّ الصين تشهد مستويات ضخمة جداً في التصنيع (حسن، ٢٠٢٢، ٢٤٠).

لقد صيغَ مصطلح (بريك) لأول مرة عام (٢٠٠١) من قبل (جيم أونيك) كبير الخبراء الاقتصاديين في مؤسسة الخدمات الاستثمارية والمالية (غولدمان ساكس)، وكان المصطلح يشير إلى الأحرف الأولى للدول المشاركة (برازيل، روسيا الاتحادية، الهند والصين)، وبعد انضمام جنوب إفريقيا، اعتُمِد مصطلح (BRICS)، وقد خضعت عملية ضم جنوب افريقيا لاعتبارات جيبولوتيكية وسياسية أكثر منها اقتصادية أو تجارية، إذ رأت الصين فيها بوابة (بريك) إلى قارة إفريقيا في ظل التنافس الأمريكي- الصيني على النفوذ في القارة، وقد مثّل استخدام مصطلح بريكس إيحاءً بانتقال الثقل الاقتصادي العالمي من الغرب بعيداً عن مجموعة السبع (G7) باتجاه دول العالم النامي في ظل تصاعد الاقتصادات الآسيوية والإفريقية ودول أمريكا الجنوبية (عبد المنعم، ٢٠٢٠، ١٦١).

ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) تشكّل اقتصادات (البريكس) مجتمعة أكثر من (٢٥٪) من الناتج الاقتصادي العالمي، مع (٤٢٪) من سكان العالم، وقد شهدت اقتصادات (بريكس) تحوّلاً ملحوظاً بين عامي (١٩٩٠-٢٠١٥)، وتسهم بريكس اليوم بنحو ربع الناتج الاقتصادي العالمي مع

ناتج محلي إجمالي تراكمي قدره (١٤,٩) تريليون دولار، كما احتفظت اقتصادات بريكس في عام (٢٠٢٣) بنحو (٤) تريليون دولار من احتياطات النقد الأجنبي الموحد، وجذبت حوالي (١١٪) من الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر، ويتوقع أن تتجاوز اقتصاداتها مجموعة الدول السبع الأكثر ثراء بحلول عام (٢٠٥٠) (Nach, and Ncwadi, 2024, 151-166).

فضلاً عن ذلك فقد شكّلت الأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨) وضعاً مثالياً لتعزيز دور بريكس، ورسّخت مكانته عالمياً إذ لم تشكك الأزمة المالية في القدرات المالية للدول المركزية فحسب، بل شككت كذلك في فاعلية المؤسسات الاقتصادية، وأثبتت ضرورة توسيع مشاركة الاقتصادات الناشئة في الاقتصاد الدولي (Varela, & Delgado, 2019, 99).

وقد عززت دول بريكس مشاركاتها على مدار السنوات الماضية، إذ طورت التكتل، وأثبتت قدرتها على إنشاء مؤسسات مالية جديدة توفر فرص متساوية، لاسيما بعد خروج روسيا من نظام سويفت العالمي للدفع عام (٢٠٢٢)، كما تعمل دول بريكس على بناء بنى تحتية مالية جديدة، وأنظمة بديلة لتعزيز التعددية القطبية في الاقتصاد العالمي (Shehu, & Okoli, 2024).

فضلاً عما تقدم فقد شهد تكتل بريكس توسّعاً عام (٢٠٢٣)، إذ وجهت دعوات إلى العديد من الدول منها مصر ، اثيوبيا، إيران، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ، وقبلت عضوية جميع الدول المتقدمة باستثناء الأرجنتين، كما أنّ المملكة العربية السعودية قبلت العضوية لكنها أجلت انضمامها رسمياً، كما رحّب التكتل بانضمام اندونيسيا في عام (٢٠٢٤)، كذلك فقد استحدث تكتل بريكس فئة جديدة من الدول الشريكة في قمة عام (٢٠٢٤) وكانت بيلاروسيا وبوليفيا وكوبا وكازاخستان وماليزيا ونيجيريا وتايلاند وأوغندا وأوزبكستان أولى الدول التي نالت هذه الصفة على الرغم من أنها لم تحصل على عضوية كاملة، إلا أنّ تصنيف الدول الشريكة يسمح لها بالمشاركة في قمم بريكس (Ferragamo, 2025).

رغم ما تقدم فإنّ تكتل البريكس لا يهدف إلى أن يكون تحالف عسكري وأمني رسمي مثل حلف الشمال الأطلسي، وقد أوضحت التصريحات العامة أنّ دول بريكس التي ترتبط العديد منها بشراكات استراتيجية ثنائية مع بعضها البعض ترغب في تعميق العلاقات الاستراتيجية والتجارية والمالية والدبلوماسية، وترغب بالاستفادة من الإنجازات الاقتصادية التي حققتها بالفعل والتي قد تكون أيضاً في المستقبل (Bogdanova, 2025).

على الرغم من أنّ ذلك يمكن ملاحظة تطور دور التكتل لاسيما بعد الحرب الروسية الأوكرانية وعدم مشاركة دول التكتل في العقوبات المفروضة من الغرب على موسكو، وهو ما يعني مزيداً من الاستقلال والسيادة لهذه الدول التي لا ترغب في العيش بعالم القطب الواحد، إذ لم تعترف دول بريكس بالعقوبات على روسيا، ووجدت دول مثل الهند سبل متعددة للتعاون مع روسيا، فضلاً عن اعتماد البرازيل المستمر على الأسلحة الروسية، وتأتي التغييرات المحتملة في تكتّل بريكس في وقت تسعى الدول المتقدمة في أوروبا

وأمريكا الشمالية إلى تعزيز التحالفات وتشكيل كتل جديدة وتوقيع اتفاقيات تجارية وافية، ويعرب بعض صناع القرار في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من قلقهم من أن يتحول تكتّل بريكس إلى كيان اقتصادي للقوى الصاعدة التي تسعى للتأثير في النمو والتنمية حول العالم (وحدة الدراسات والتقارير، ٢٠٢١).

إنّ نمو تكتّل بريكس لم يعد مقتصراً على نمو عدد الأعضاء فحسب، بل بدأ في أداء وظائف وادوار جديدة، لاسيما بعد التوسع الأخير عام (٢٠٢٤)، إذ أصبح وبشكل متزايد صوتاً غير رسمي لدول الجنوب العالمي وحلقة وصل فعالة بين روسيا والعالم غير الغربي (Gromyko, 2024, 15).

أهداف تكتّل بريكس:

هناك مجموعة من الأهداف التي يطمح تكتّل بريكس إلى تحقيقها على المستويين الداخلي والخارجي التي تسهم في بناء مركز ثقل استراتيجي عالمي في ظل تراجع الاقتصادات الرائدة عالمياً، وبروز الاقتصادات الصاعدة على الساحة الدولية وتحول النظام الدولي من نظام القطب الواحد إلى نظام التعددية الذي تتراجع فيه النظم الاقليمية والدولية وأنماط العلاقات الدولية القائمة، وتتبلور فيه نظم ونماذج جديدة ذات مضامين اقتصادية ومعيارية تمثل نموذجاً بديلاً للنموذج الغربي.

كما تتمثل أبرز أهداف التكتل الاستراتيجية على المستوى الداخلي فيما يأتي (حسين ورسام، ٢٠٢٥، ٤٣٦):

١. التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.
٢. إيجاد استراتيجيات تنمية طويلة الأمد وإنشاء بنك احتياطي للوقود ومنتدى للطاقة بهدف تعزيز أمن الطاقة لدول التكتل.
٣. التعاون بين الأعضاء في المجالات المستدامة ومجالات الاستثمار في البنى التحتية وتطويرها.
٤. التعاون الاقتصادي بين أعضاء التكتل وتعزيز التجارة البينية ودعم تقديم القروض المحلية.

أما على المستوى الخارجي فتسعى دول بريكس نحو ما يأتي:

١. السعي نحو تأسيس نظام عالمي جديد بعيداً عن الهيمنة الامريكية، فضلاً عن العمل على إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن (عبد المنعم، ٢٠٢٠، ١٦٤).
٢. إنشاء نظام مالي دولي بديل، إذ يهدف بنك التنمية الجديد (NDB) الذي تم انشاؤه من قبل التكتل (اتفاقية الاحتياطي الطارئ) (CRA) إلى محاكاة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إذ يأمل أعضاء بريكس في أنْ تسهم مؤسسات الاقراض البديلة في تنشيط ورفع مستويات التعاون بين دول الجنوب وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل التقليدي (Ferragamo, 2025, 4).

يمكن القول أنّ تكتل بريكس يمثل ظاهرة دولية لافتة تعبّر عن تجسيد لعمليات تحول اقتصادي وجيوسياسي عميق، إذ أنّ نشوء التكتل عبر عن تطلعات قوى صاعدة تطمح نحو إعادة رسم خارطة التوازنات العالمية، فضلاً عن فسح المجال للأصوات الجديدة المتعالية في حوكمة الشؤون الدولية، كما أنّ

ظهور وتطور التكتل يعد أكثر من مجرد حديث دبلوماسي، فهو يمثل إشارة واضحة على اتجاه العالم نحو تعدد الأقطاب ومحاولة إقامة نظام دولي أكثر إنصافاً وشمولاً.

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية المؤسساتية: الأصول والفرضيات

تمثّل الليبرالية المؤسساتية نقطة التحول في الفكر الليبرالي والنظرية الليبرالية باتجاه تزايد الاهتمام بالمؤسسات الدولية التي تضطلع بمهام قد لا تقوى الدول منفردة على القيام بها، وعلى خلاف النظرية الواقعية التي شكّكت بدور المؤسسات الدولية في منع اندلاع الحروب، وعدتها محصلة لمصالح الدول ومجرد تعبير عن إرادتها، فإن الليبرالية المؤسساتية الجديدة تؤكد مهام ودور هذه المؤسسات في تحقيق التعاون والاستقرار كونها توفر المعلومات وتخفض التكاليف وتجعل الالتزامات أكثر موثوقية وتقيم نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل (بيليس وسميث، ٢٠٠٤، ٤٢٧).

فضلاً عن ذلك يرى أنصار الليبرالية المؤسساتية أنّ النظام الدولي ورغم وصفه الفوضوي، إلا أنّ المؤسسات يمكن أن تنشأ أوضاع سليمة للتعاون بين الدول، فالمصالح المشتركة والاعتمادية المتبادلة تجعل مسألة التعاون الدولي أكثر نفعاً من الحروب والصراعات، كما يعمد الليبراليون إلى تعريف الأمن من زوايا مختلفة مبتعدين عن التحليلات العسكرية التي تقدمها النظرية الواقعية، عبر التركيز على قضايا الرفاه والثروة والبيئة من خلال بناء مؤسسات قوية تبحث عن المكاسب المطلقة بدلاً من المكاسب النسبية، كما أنّ اعتقادهم أن المؤسسات الدولية بإمكانها التأثير على سلوك الدول وإنهاء حالة الفوضى لا يعني أن المؤسسات الدولية يمكن أن تنهي حالة الحرب، لكن بإمكانها تخفيف المخاوف، والمساعدة للتغلب على النزعة الأنانية لدى الدول وتشجيعها على ترك المصالح الآنية والتطلع لفوائد أكبر للتعاون الدائم (سليم، ٢٠٢١، ٩٥).

ويعدّ الترابط أحد أبرز افتراضات الليبرالية المؤسساتية وهو يضم الترابط المعقد (Complex Interdependence) الذي يمثل أحد المفاهيم الأساسية التي قدمها كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهان في كتاب القوة والاعتمادية (Power and Interdependence) عام (١٩٧٧)، والذي تتمحور أفكاره حول ترابط الدول الحديثة وارتفاع مستويات العلاقات التي جعلت تكلفة الصراع عالية جداً في حين أصبح التعاون أكثر عقلانية لاسيما ما مع ما يأتي (Keohane & Nye, 1977, 24-29):

١. تُعدّد وسائل الاتصال والقنوات بين المجتمعات والدول سواء كانت علاقات اقتصادية، دبلوماسية، ثقافية أو حتى تكنولوجية.
٢. اختلاف التسلسل الهرمي للقضايا وتغيره المستمر، إذ من الممكن أن تكون قضايا البيئة والاقتصاد متقدمة على القضايا العسكرية في بعض الأحيان.

٣. تراجع التركيز على القوة العسكرية بعدّها أداة أساسية لتحقيق غايات الدول ومصالحها مقارنة بالأدوات المؤسساتية والتعاون الاقتصادي.

كذلك فإن الليبرالية المؤسساتية تفترض أن المؤسسات تقلل من تكاليف المعاملات الدولية، فالمؤسسات توفر الشفافية عبر جمع البيانات والتقارير الرسمية المنتظمة حول سلوك الدول بما يمنع إساءة الظن ويكشف الغموض، لذلك فإنّ الدول لا تحتاج إلى انفاق موارد ضخمة لمعرفة ما تفعله الدول الأخرى، مثال على ذلك التقارير التي تصدرها منظمة التجارة العالمية في السياسات التجارية لكل دولة يأتي (Keohane & Nye, 1977, 88-90)، كما أن المؤسسات الدولية تضع معايير وقواعد موحدة للسلوك المقبول دولياً، والتي تقلل من الوقت اللازم للتفاوض كون الدول تعرف مسبقاً الشروط العامة للتفاوض (Keohane, and Martin, 1995, 44)، كذلك فإن المؤسسات الدولية تراقب تنفيذ الاتفاقيات وتكشف الانتهاكات، وبذلك فإن الدول لا تتحمل وحدها كلفة مراقبة الآخرين (Axelrod, & Keohane, 1985, 238-239). لقد أولى المؤسساتيون لاسيما الأكثر راديكالية أهمية كبرى لدور التعاون وتعددية الأطراف، عبر تركيزهم على الحوكمة العالمية ودراسة آثار العولمة، وقد جادل مفكرون مؤسساتيون أمثال (غراهام أليسون) بأن تنامي ظاهرة العولمة والخوف بشأن قضايا الإرهاب وتجارة المخدرات والأوبئة، قد أظهر أنّ دول العالم لم تعد قادرة على الاستجابة بصورة منفردة لهذه التهديدات والتهديدات المشابهة الأخرى، وأن تنسيق الاستجابات السياسية للتعامل مع التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة لا يمكن أن يتم إلا عبر أنظمة إقليمية وعالمية، ولعلّ نشوء الاتحاد الأوروبي يعد مثالاً مهماً على كيفية تشكيل الدول لمجتمع اقليمي للتعامل مع قضايا السياسة، إذ وضع الاتحاد الأوربي مجموعة من القواعد التي تسمح للدول مجتمعة تحقيق نتائج غير متاحة لها بشكل فردي (Devitt, 2011, 2)، كما تجادل النظرية الليبرالية المؤسساتية بأن المؤسسات تخلق بيئة التزام متكررة ومنتظمة، فهي توفر منتديات مستمرة واجتماعات منتظمة، كما أنّ تفاعل الدول مراراً ينشأ عنه ثقة متبادلة، هذا ما يجعل الالتزام يتحول إلى عادة وسلوك متوقع وليس عبء على الدول (Oye, 1986, 25-27).

لقد مثّلت الطروحات المؤسساتية بعداً جديداً في دراسة وتحليل العلاقات الدولية من خلال عدّها للمؤسسات الدولية جهات فاعلة في النظام الدولي تمتلك القدرة على ربط الدول بشكل كبير بما يقلل من احتمالية الصراعات كون المصالح المشتركة تجعل التكلفة السياسية والاقتصادية للصراعات والحروب مرتفعة، كما أنّ المؤسسات وفقاً لافتراضات الليبراليين المؤسساتيين تمثل جهات وسيطة تعزز الثقة المتبادلة بين الدول وتعمل على تزويدهم بالمعلومات الضرورية مما يجعل العلاقات بين الدول أكثر شفافية واستقراراً، كما أنّ المؤسسات الدولية أصبحت فاعلاً رئيساً في النظام الدولي، إذ لم تعد العلاقات بين الدولة مبنية على عامل القوة فقط، بل القواعد والمؤسسات التي تنظم التعاون بين الدول، كذلك فإن التعاون الدولي لم يعد مجرد استثناء في النظام الدولي، بل قاعدة عقلانية، فالمؤسساتية خفضت من مستويات الخداع والتوتر ورفعت مكاسب الالتزام، وبذلك أصبح التعاون مجدياً أكثر من الحروب والصراع.

المبحث الثاني

قراءة في تطور مستويات التعاون الدولي ضمن إطار بريكس من منظور الليبرالية المؤسساتية

تعدّ النظرية الليبرالية المؤسساتية من أبرز الأطر الفكرية التي تعكس التحولات والتطورات الحاصلة في النظام الدولي المعاصر والتي يتمثل أهمها في ظهور تكتل بريكس وتوسعه، إذ يعد بريكس نموذجاً عملياً لتكتل دولي يهدف إلى خلق التوازن في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، لذا فإنّ الربط بين افتراضيات الليبرالية المؤسساتية وتكتل بريكس يتيح فهم ومعرفة كيفية تفاعل الأفكار والمؤسسات مع القوى الدولية الناشئة، وهذا ما يسهم في إيجاد فهم أعمق لآليات إدارة النظام الدولي في ظل التعددية المتزايدة، وسنحاول فيما يأتي قراءة وتحليل مستويات التعاون والترابط ضمن بريكس وفق الرؤية الليبرالية المؤسساتية.

المطلب الأول : تطوير التعاون على المستوى الداخلي

يعبّر تكتل بريكس عن الافتراضات الليبرالية المؤسساتية وفي مقدمتها تعزيز التعاون وخلق مؤسسات تنظيمية ترفع من مستوى العلاقات وتخلق ترابط معقّد بين الدول الأعضاء، وقد ادركت دول التكتل منذ البداية طبيعة الديناميكيات الاقتصادية العالمية القائمة التي تتسم بالمنافسة والهيمنة الغربية، واعتماد التمويل المقوم بالدولار الأمريكي، الذي يعد عامل ضعف مالي للعديد من الاقتصادات الناشئة، إذ تمثل تكاليف التمويل الكبيرة بالدولار الأمريكي عوامل ضاغطة على الاقتصادات المحلية، لاسيما الاقتصادات ذات المستويات العالية من الديون الأمريكية، التي تتقيد قدرتها على الاقتراض بسبب محدودية البدائل المتاحة لتأمين التمويل اللازم (Nach, and Ncwadi, 2024, 154)، ولأجل ما تقدم فقد أوجدت دول التكتل بنك التنمية الجديدة (NDB) لتعزيز الجهود نحو بناء هيكل مالي عالمي أكثر توازناً وإنصافاً، عبر إيجاد بديل للمؤسسات المالية التقليدية التي يهيمن عليها الغرب، وتلبية احتياجات عمليات التنمية المستدامة للدول الناشئة عبر تقديم الضمانات والقروض والأدوات المالية الأخرى.

تقتصر عضوية بنك التنمية الجديد على الدول الأعضاء الخمس في المجموعة، وقد تم الاعلان عن انشائه في قمة عام (٢٠١٤) في مدينة فورتاليزا البرازيلية ويتعامل البنك وفقاً لعدة مبادئ (حسين وناجي،:

١. **مبدأ التوزيع:** إذ يتم توزيع رأس المال بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين ويقارب نحو (٥٠) مليار دولار.
٢. **مبدأ التصويت:** القائم على الوزن التصويتي الذي يساوي الأسهم المودعة البالغة نحو (١٠) مليار دولار.
٣. **مبدأ الحصص:** القائم على أساس المساواة بين أعضائه مع تركيز الاهتمام بالتمثيل لكل عضو.

وقد ذكر وزير المالية الروسي (انطون سليوانوف) أنّ هدف بنك التنمية الجديد هو الاتحاد وليس الانقسام، كما أضاف إلى أنّ البنك يمثل أحد أدوات تطوير التعاون والارتقاء بمستوياته بين الدول المساهمة، إذ أنّ بنك التنمية يولي اهتماماً خاصاً لمجالات تسهيل نقل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار، فضلاً عن حل

مشكلات أمن الطاقة وأمن الغذاء وتطوير البنى التحتية المستدامة وخلق التنمية (وجدة الدراسات والتقارير، ٢٠٢٣). كذلك فقد تم عقد معاهدة إنشاء ترتيب الاحتياطي الاحترازي في البريكس عام (٢٠١٤) ودخلت حيز النفاذ بعد مصادقة جميع الأعضاء والإعلان عنها في تموز (٢٠١٥) خلال قمة بريكس السابعة (عبد المنعم، ٢٠٢٠، ١٦٤)، ويضم الترتيب الاحترازي (Contingent Reserve Arvangement) بين الدول الأعضاء، ويعمل على تقديم الدعم لهم عبر أدوات السيولة والاستجابة الاحتياطية، التي تواجه ضغوط موازين المدفوعات خلال المدد القصيرة، وتبرز أهميته من خلال توفير حماية ضد ضغوطات السيولة العالمية، والتي تضم قضايا العملة، فالعملات المحلية للدول الأعضاء تتأثر سلباً بالضغوط المالية العالمية، كما أنّ الاقتصادات الناشئة شهدت تحريراً اقتصادياً سريعاً، ومرت بزيادة التقلبات الاقتصادية، مما يجعل بيئة الاقتصاد العالمي غير مستقرة وبحاجة إلى هذا الترتيب الاحترازي الذي يعد منافساً لصندوق النقد الدولي ويعزز التعاون مع دول عالم الجنوب (حسين وناجي، ٢٠٢٥، ٤٣٩).

فضلاً عن ذلك فإنّ المبادرات الاستراتيجية التي اتخذتها دول البريكس لتدعيم عملاتها في التسويات الدولية مثّلت خطوة حاسمة باتجاه التكامل والاستقلال الاقتصادي، إذ سعت دول البريكس إلى تأكيد سيادتها المالية عبر تشجيع استخدام العملات المحلية في المعاملات العابرة للحدود لتجنب مخاطر تقلبات العملات الاحتياطية الرئيسية وتخطي مرحلة باتجاه انشاء عملة موحدة، وقد ساعد هذا النهج على تخفيف التحديات التي تعاني منها الدول الناشئة فيما يتعلق بعجزها التجاري، وبذلك فإنّ دول بريكس تمهد الطريق لتكوين تكتّل اقتصادي أكثر ترابطاً واعتماداً على الذات، ولكن مسألة قابلية تحويل حسابات رأس المال لعملات دول البريكس لا تزال موضع جدل ونقاش مستمرين، إذ أنّ تأييد استخدام عملات دول البريكس في التسويات الدولية يتطلب تطوير أسواق مالية عميقة وبنى أساسية قوية وأطر فعالة لإدارة المخاطر، كما أنّ ضمان السيولة وقابلية التحريك والتحول الدولي للعملات هي عوامل يجب أخذها بالاعتبار (Nach, and Ncwadi, 2024, 155-156).

فضلاً عنما تقدم فقد استخدمت دول البريكس خطوات متعددة لتعزيز مستويات التعاون في تشجيع التجارة والاستثمار داخل التكتل، واتخذت عدداً من المبادرات في مجال السياسات الرئيسية ومنها تغير المناخ والتنمية المستدامة وتتمثل أهم هذه المبادرات فيما يأتي (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٣، ٦٢):

١. الخطوط العريضة لتسهيل الاستثمار في البريكس (٢٠١٧).
٢. مذكرة تفاهم البريكس لتعزيز التجارة والاستثمار (٢٠١٩).
٣. استراتيجية الشراكة الاقتصادية للبريكس ٢٠٢٥ (٢٠٢٠).
٤. التعاون داخل البريكس من أجل التوحيد والاستمرارية والتوافق (٢٠٢١).

٥. مبادرة الاستثمار والتجارة من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢٢).

من جانب آخر فإنّ التكرار في اللقاءات والاجتماعات وانتظامها بين دول بريكس أسهم في إيجاد معايير وتشريعات وسياسات عامة أسهمت في تعزيز الترابط والتقارب المؤسسي وعملت على تجاوز أي نقاط خلافية ممكن أن تحدث بين الدول الأعضاء، إذ أنّ تكتّل البريكس لا يمثل تجمع تقليدي جامد، بل يقوم أساساً على المشاورات والتنسيق المستمرين بين المؤسسات والمجموعات العاملة والمشاريع المشتركة، وينبغي الإشارة إلى الاجتماعات الأساسية التي تمثل الركائز الرئيسة للعمل بين الدول الأعضاء وفي مقدمتها اجتماعات القمة للتكتل والتي تعقد بشكل دوري منذ عام (٢٠٠٩) ولا تزال مستمرة، إذ يتم عقدها سنوياً ويتم في هذه الاجتماعات تحديد أطر التعاون الأساسية وتشكيل المبادئ التشريعية العامة للدول الأعضاء، ويبين الجدول الآتي كل اجتماعات القمة التي تم عقدها منذ نشأة التكتّل:

الجدول (١): قمم بريكس السنوية من ٢٠٠٩-٢٠٢٥

السنة	البلد المضيف	أهم المخرجات
٢٠٠٩	روسيا	تبني اعلان مشترك من قبل القادة يتضمن المطالبة بـ(صوت أكبر ومشاركة أوسع) للدول النامية في المؤسسات المالية والدولية
٢٠١٠	البرازيل	تنسيق سياسات بريكس لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية
٢٠١١	الصين	انضمام جنوب افريقيا رسميا للتكتل
٢٠١٢	الهند	تبني اعلان نيودلهي لدعم التعاون بين الأعضاء
٢٠١٣	جنوب افريقيا	الاتفاق على إنشاء بنك التنمية الجديد
٢٠١٤	البرازيل	توقيع معاهدة إنشاء بنك التنمية الجديد وآلية احتياطي الطوارئ
٢٠١٥	روسيا	تبني اعلان اوفا لدعم التعاون الثقافي والمصرفي
٢٠١٦	الهند	تبني اعلان غواد توقيع مذكرات تفاهم في مجالات الزراعة
٢٠١٧	الصين	تبني اعلان شيامين لتعزيز الشراكات والتنمية المستدامة
٢٠١٨	جنوب افريقيا	اعتماد اعلان جوهانسبرغ وخطة عمل
٢٠١٩	البرازيل	تبني اعلان البرازيل حول النمو الاقتصادي والابتكار
٢٠٢٠	روسيا	ركز الاجتماع على عقد الشراكات وخلق الاستقرار
٢٠٢١	الهند	تبني اعلان نيودلهي للتعاون الصحي والاقتصادي المستدام
٢٠٢٢	الصين	التعاون والتضامن خلال جائحة كورونا
٢٠٢٣	جنوب افريقيا	قرار توجيه الدعوات لدول أخرى لتوسيع التكتل

٢٠٢٤	روسيا	تبني اعلان قازان الذي ركز على التعاملات الدولية بالعملات الوطنية وقائمة الدول الشريكة
٢٠٢٥	البرازيل	تبني اعلان ريو دي جانيرو الذي أكد على تطوير أطر حوكمة الذكاء الاصطناعي والتمويل المناخي

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على: BRICS Previous Summits.

فضلاً عما تقدّم فهنالك اجتماعات لوزراء الخارجية التابعين للدول الأعضاء تعقد بشكل شبه دوري، وكما أن هنالك اجتماعات لوزراء يعملون في مجالات محددة مثل وزراء الطاقة والاتصالات والصناعة والزراعة...الخ تعقد عند الحاجة (Ministry of External Affairs, 2025)، كذلك فإنّ أعضاء مجالس النواب في الدول الأعضاء يجتمعون بشكل منتظم لتعزيز سبل التعاون لتبادل بعض الممارسات التشريعية ودراسة بعض القضايا المتقاطعة في مجالات الصحة والاقتصاد والذكاء الاصطناعي (BRICS, 2025).

وتسهم اجتماعات الوزراء والنواب في فتح مساحة مشتركة واسعة لتبادل الخبرات في المجالات التشريعية والتنفيذية بين الدول الأعضاء مما يسمح بتبني قرارات وتشريعات متلائمة مع السياسات والمبادرات التي يتم الاتفاق عليها، كما يتم ضمن إطار التكتّل تحديد سياسات مشتركة وأولويات فيما يتعلّق بالقطاعات مثل الطاقة والبيئة والصناعات...الخ، وتحتاج الدول المشاركة بعد ذلك إلى إصدار تشريعات متناسقة مع ما تم الاتفاق عليه (Shaidullina & Semenovskiy, 2022, 5).

فضلاً عما تقدم فإنّ كل ما تمت الإشارة إليه من قنوات للتعاون وتطوير العلاقات تسهم بشكل كبير في زيادة الشفافية في العلاقات وتبادل المعلومات بشكل أكبر مما يقلل من مخاطر سوء التقدير ويتيح حلول للنزاعات والتوترات التي قد تحدث بين الدول الأعضاء.

وعلى سبيل المثال فإن المنتدى البرلماني لبريكس يمثل منصة رسمية تسمح بتبادل المعلومات بين البرلمانيين وتزيد مستوى الشفافية عبر اتاحة الوثائق بشكل أكبر وهو ما يخفف الخلافات عبر تقليص الفجوات التفسيرية بين صناع القرار، كما أنّ سياسات الافصاح المالي التقني لدى بنك التنمية الجديد تتيح رقابة مشتركة وتقلل الشكوك بين الدول حول الشروط واستخدام الموارد، وتسترشد سياسات الإفصاح للبنك بالمبادئ الآتية (Corporate Communication Division, 2016, 3):

١. تعزيز الشفافية.
٢. تعزيز المسائلة.
٣. حماية السرية.

كذلك فإنّ كل فترات التعاون والاتصال ضمن إطار بريكس تتضمن لجان ومجموعات عمل تتشارك البيانات والمعلومات بما يسمح بتعزيز الثقة والترابط بين الأعضاء ويبعد الخلافات والصراعات فيما بينها.

التحديات الداخلية:

إلى جانب عوامل التطور والتعاون الموجودة ضمن التكتّل، هناك عوامل تمثل عقبة بوجه تحقيق أهداف التكتّل، إذ أنّ العديد من دول بريكس تعاني من مشكلة محدودية الموارد، وعلى سبيل المثال فإنّ كل من الصين والهند تواجهان نقصاً في موارد المياه والطاقة مع ثبات نمو المحاصيل الزراعية، وهذا ما يثير مخاوف من تفاقم الوضع الغذائي مستقبلاً بالرغم من أنّ كلا الدولتين تمتلك اكتفاء ذاتي في الوقت الحالي (عبد المنعم، ٢٠٢٠، ١٦٨).

كما تختلف دول البريكس من حيث عدد السكان اختلافاً كبيرا، فبينما يبلغ عدد سكان جنوب افريقيا حوالي (٥٧) مليون نسمة فإنّ سكان الصين والهند يقارب (٣) مليارات نسمة، كذلك فإنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي متفاوت بشكل واضح كما تتباين المجالات الأخرى مثل المجالات المرتبطة بالتجارة ومدى سهولة أو تعقيد ممارسة الأعمال التجارية (ذياب، ٢٠٢٣، ٨٨).

كما أنّ حالات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في بعض الدول الأعضاء هزّ الثقة بجهود التكتّل فخلال العقد الماضي شهدت كل من البرازيل وجنوب افريقيا انهياراً في قدرات الدولة وركوداً اقتصادياً استمر لفترات طويل فضلاً عن الفساد الحكومي والبنى التحتية المتهالكة (Ferragamo, 2025, 9).

ويمكن القول أنّ تبني الإطار العام ضمن المؤسسات الفرعية التابعة للتكتل واعتمادها آلية التوافق الكامل توثر سلباً في عمليات التنفيذ وتتسبب في تأخرها، إذ أنّ التوافق الكامل عادةً ما يلازمه بطيء في اتخاذ القرارات ولاسيما القرارات الجريئة في مواجهة التحديات التي قد تطرأ (Darnal and Others, 2023).

فضلاً عما تقدم فإنّ المبادرات الكبرى والتي تتضمن الإصلاحات المالية وتطوير نظام مدفوعات متعدد العملات تتطلب مفاوضات معقدة كونها ترتبط بمواضيع حساسة بالنسبة للدول الأعضاء مثل السياسة والسياسات الاقتصادية وإدارة الصدمات، في ظل غياب التزام موحد أو آليات تطبيق قوية (Patrick and Hogan, 2025).

يتّضح مما تقدم أنّ تكتل بريكس وعلى المستوى الداخلي وفقاً لرؤية الليبرالية المؤسساتية يمثل تكتّل ناجح إلى حد معيّن في التطور وتعزيز مستويات التعاون وخلق الترابط الذي أصبح معقداً إلى حدٍ كبير مع محاولات التثبيت المالي والتجاري والصناعي بين الدول الأعضاء، وقد خلق التواصل المستمر والاجتماعات المتكررة وعلى مختلف المستويات ضمن التكتل نوع من الالتزامات وأوجد بعض المعايير والتشريعات المشتركة التي تخلق نوع من التوحيد في السياسات التجارية والاقتصادية والطاقوية وحتى

الأمنية في بعض المجالات، كما أسهمت الشفافية الناجمة عن التواصل المستمر بين الدول الأعضاء حالة من السلام والاستقرار مما يجعل مسألة الصراعات والنزاعات مسألة مستبعدة وفقاً للافتراضات المؤسساتية، غير أنّ التكتّل لم يخلو من العديد من العقبات التي تمثل تحديات تعيق تطوير مستويات التعاون والوصول إلى مراحل متقدمة من التعاون والتكامل والوحدة، والتي تنبع أساساً من الاختلافات والتباينات سواء الاقتصادية والسياسية وحتى الايديولوجية والثقافية بين الدول الأعضاء.

المطلب الثاني: توسيع أفق التعاون خارج إطار التكتّل والاتجاه نحو تعددية الأقطاب

إنّ تكتّل بريكس وفقاً لرؤية الرئيس الصيني (شين جين بينغ) لا يمثل نادٍ مغلق أو دائرة حصرية، إذ يمتد تعاون (البريكس الأكبر) على حد تعبيره إلى عدة مناطق فرعية، بما في ذلك شرق وجنوب وغرب آسيا وافريقيا وأمريكا الجنوبية، وقد تم تطبيق هذه الأفكار أو التعبير عنها من خلال مبدأ العضوية المرنة والتوافق المحدود، فالتكتّل يضم كل من روسيا وإيران اللتين ينظر إليها عادة من قبل الغرب على أنها عدائيتين إلى جانب كل من جنوب افريقيا والبرازيل والإمارات العربية المتحدة وأثيوبيا ومصر التي تحافظ على علاقات اقتصادية وسياسية وحتى ثقافية وثيقة مع الغرب، كما يضم كل من الهند والمملكة العربية السعودية اللتان تعدان (شبه حليفتين) في الاستراتيجية الاقليمية الأمريكية، كما أنّ تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) تقدمت بطلب انضمام لتكتّل بريكس، وهذا ما يؤكد أنّ التوسع في إطار بريكس لا تحدده الهوية الجيوسياسية بل نهج واسع وشامل (Long and Others, 2025, 5)، إذ يهدف نحو تشبيك مجالات التعاون عالمياً بخلق صلات وعلاقات اقتصادية متينة تسهم في تطوير الاعتماد المتبادل المعقد وتحد من مستويات الصراع بين الدول الداخلة في هذه العلاقات.

وقد شكّلت الحرب الروسية– الأوكرانية عاملاً مؤثراً في تسليط الأضواء عالمياً على تكتل بريكس، إذ أصبحت العديد من الدول تبحث عن الانضمام إلى التكتل في سبيل تحقيق نوع من القطبية الاقتصادية، لاسيما مع بحث الدولة الروسية عن شركاء دوليين واقليميين يقدمون الدعم لمواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية، فضلاً عن ذلك فإنّ تزايد الاعتقاد العام بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تفقد جزءاً من موثوقيتها في إدارة ملفات السياسة الخارجية والعديد من الأمور والقضايا الدولية ومنها مسألة تأجيل سقف الديون ومخاطر العقوبات، أثارت تحديات جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية وأثر في توجيه العديد من الدول نحو البحث عن مجموعات جديدة تمتلك شأناً في النظام الدولي وفي مقدمتها بريكس (وحدة الدراسات والتقارير، ٢٠٢٤).

كما يمكن القول أنّ تكتّل بريكس يمثل فرصة لدول أصغر بالانضمام إليها لتنويع علاقاتها الدولية، مما أسهم في ظهور بوادر عالم متعدد الأقطاب أو (لا قطبي)، فنظراً لتباين تحالفات الدول وتصرفاتها،

فإنّها تفتقر للوضوح والاستقرار الذي كان متوافراً في العالم ثنائي القطبية أو أحادي القطبية، وقد تضمنت استراتيجية تكتّل بريكس مبدأ التعايش على المستويين العالمي والاقليمي، عبر الاقناع والجذب والتأثير في قرارات الدول الأخرى ذات الامكانات المحدودة والبعيدة عن تهديدات الصراع، وتتمثل المبادئ السياسية لاستراتيجية التعايش في الاحترام المتبادل للسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إلا في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف وتعزيز المنافع المتبادلة (Hoyos & Delgado, 2019, 102-103).

فضلاً عن ذلك فإنّ استراتيجية التكتل تتضمن مقترحات للحوكمة الاقتصادية العالمية وتعزيز التعاون العالمي في مجال السياسات الاقتصادية الكلية، وقد ورد في رؤية مجموعة البريكس في ريو دي جانيرو لصندوق النقد الدولي (إصلاح نظام الحصص والحوكمة) والصادرة في تموز (٢٠٢٥) التأكيد على العديد من المسائل أهمها ما يأتي (BRICS, 2025, 2):

١. **دور الحصص:** إذ تشهد الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة نمواً بوتيرة أسرع من الاقتصادات المتقدمة على مدى العقود الماضية، ومع ذلك فإنّ حصص الصندوق لا تمثل مواقفها الاقتصادية الحالية، وينبغي أن يظل صندوق النقد الدولي مؤسسة قائمة على الحصص، وأنّ تبقى الحصص عاملاً حاسماً في تحديد مساهمات الأعضاء فيه وقوتهم التصويتية وان تشكل الحصص المصدر الرئيس لقدرة الصندوق على الإقراض، وأن ترشد الوصول إلى موارده، لا أن تقيده.
٢. **الأصوات الأساسية:** ينبغي زيادة حصة الأصوات الأساسية من إجمالي القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي بما يتناسب مع تمثيل الدول منخفضة الدخل، وبشكل أعم تمثيل الدول الأصغر حجماً بشكل أكثر توازناً، ويجب أن تتضمن الأصوات الأساسية تمتع هذه الدول بصوت أكثر عدالة في صنع القرار.
٣. **اختيار الإدارة والتمثيل:** ينبغي تعزيز التمثيل الاقليمي في إدارة صندوق النقد الدولي وتجاوز اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الثانية التي لم تعد تتناسب مع النظام العالمي الحالي، كما يجب النظر في تعيين نائب مدير عام إضافي من الاقتصادات الناشئة والنامية لتحسين التمثيل الاقليمي على مستوى الإدارة العليا.

يظهر مما تقدم أن دول بريكس تسعى نحو إجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي الدولي والنظام العالمي ككل، بالاستناد إلى المتغير الاقتصادي الذي أصبح عاملاً مؤثراً في تغيير موازين القوى بالتزامن مع بوادر الضعف والتراجع التي تشهدها الولايات المتحدة الامريكية وانحسار دور الاقتصادي في مقابل الصعود المطرد للصين، فضلاً عن ضعف المؤسسات المالية وتراجع تأثيرها في الاقتصاد العالمي.

التحديات الخارجية:

على الرغم من القدرات والإمكانات الهائلة التي يتمتع بها تكتل البريكس، فلا تزال هناك تحديات كبيرة يواجهها في سبيل تحقيق أهدافه خارجياً، ففي ظل الاقتصاد المعولم الذي يشهد العالم فيه ازدهاراً يعتمد على الطاقة والسوق، وبينما يتمتع التكتل بهذه الميزة النسبية بسبب مصادر الطاقة في روسيا وأسواق الصين والهند، فإنّ تزايد مستويات التنافس بين الصين والولايات المتحدة أكبر اقتصادين في العالم يشكل تحدياً لنمو وازدهار تكتل بريكس، وباستثناء روسيا الاتحادية فإنّ جميع الدول الأعضاء في التكتل ترتبط بعلاقات تجارية مع الغرب، بما في ذلك الصين، وسيكون من الصعب على هذه الدول قطع علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب عموماً، إذ أنّ الصين التي تعد أكبر مصدر في الاسواق العالمية، إلا أنّ عملتها (اليوان) لا تستطيع منافسة الدولار الأمريكي بشكل فاعل ولا زال (اليوان) لا يمثل سوى (٢,٥٪) من المعاملات المالية، أي أقل من حصة الدولار التي تبلغ (٤٠٪) واليورو (٣٦٪) (Shehu and Okoli, 2024).

فضلاً عن ذلك فإنّ الحرب الروسية الأوكرانية قد تسببت في تعميق الخلافات، وأثارت إدانة واسعة النطاق وعقوبات متزايدة من جانب الغرب، فضلاً عن ضغوط دبلوماسية لوقف التعامل التجاري مع روسيا مما اثار قلق حلفائها في التكتل(Ferragamo, 2025,7)، ولاسيما الهند التي لا ترغب بانتقاد الغرب صراحةً، وتفتخر باستقلاليتها الاستراتيجية وسياسة عدم الانحياز، وعلى سبيل المثال فقد انتقدت كل من روسيا والصين تحالفين (كواد) (QUAD) و(اوكوس) (AUKUS) بعدّهما امتداداً لحلف الناتو في آسيا، لكن ذلك لم يمنع الهند من التعهد بدعم مبادرات المجموعتين في المحيطين الهندي والهادئ، لاسيما أنّها أحد أعضاء تحالف (كواد)، فضلاً عن ذلك فقد تسبب التعاون بين روسيا وباكستان، فيما يتعلق بالتدريبات العسكرية المشتركة في بعض الذعر في الهند (ذياب، ٢٠٢٣، ٨٩).

ولأجل ذلك تسعى الهند إلى تأخير جهود الصين لتوسيع تكتّل بريكس عبر الدفع بإتجاه اعتماد معايير أكثر تشدداً فيما يخص إضافة أعضاء جدد للتكتل ومقاومة تحول البريكس إلى منظمة موجهة ضد الغرب على اعتبارات الهند حليفة للولايات المتحدة في تحالف رباعي يضم كذلك استراليا واليابان يهدف للحد من النفوذين الروسي والصيني في منطقة المحيط الهندي والمحيد الهادئ (وحدة الدراسات والتقارير، ٢٠٢٤).

على الرغم من وجود فرص لتكتل بريكس لتوسيع آفاق التعاون، إلا أنّه يمكن القول أنّ الحديث عن مسألة تعددية الأقطاب لا يزال مسألة بعيدة المنال، فالتكتل يواجه صعوبة في تحقيق تأثير جيوسياسي حقيقي يتناسب مع ثقله ومكانته الاقتصادية بسبب ضغوطات البيئة الدولية أولاً، والانقسام الذي يعاني منه التكتّل تجاه بعض القضايا الحيوية، كما أنّ نجاح التكتل في تقديم نموذج للدبلوماسية المتعددة الأطراف القائمة على أسس العدالة والمساواة والاحترام المتبادل لن تكون كافية لإحداث ثورة في العلاقات الدولية القائمة.

الخاتمة:

يمثل بريكس تكتلاً استثنائياً تخطى التباينات بين اعضاءه من حيث الجغرافيا واللغة والثقافة، وركز على النمو الاقتصادي للدول، وخلق ترابط عميق فيما بينها عبر التنسيق المالي والاقتصادي، وايجاد الاجهزة المختصة بدعم مجالات التعاون وتعزيزها لتحقيق التقدم التنموي المستدام والمطلوب بين الدول الاعضاء، كما كوّن مركز ثقل اقتصادي عالمي، ويعبر بريكس عن رؤى الليبرالية المؤسساتية حول تأثير المؤسسات الدولية في النظام العالمي، وقدرتها على تخفيف مستويات الصراع والتنافس من خلال ايجاد سبل وآفاق متعددة للتعاون.

ورغم ان بريكس لا يعد تكتل امني او عسكري، إلا ان الظروف الدولية المستجدة مثل الحرب الروسية الاوكرانية، أثبتت ان التكتل يشهد تغييرات باتجاه التأثير في السياسات العالمية، لاسيما بعد حالات التوسع التي شهدها، ورغبة العديد من الدول الناشئة في الانضمام للتكتل، التي ترى فيه نوع من العدالة والموازنة في الاقتصاد العالمي.

وقد توصل البحث الى الاستنتاجات الآتية:

١- برهن تكتل بريكس أن التعاون ممكن حتى في ظل وجود الاختلافات والتباينات بين الدول وهو ما تؤكده الافتراضات الليبرالية المؤسساتية.

٢- إن وجود الادوات والآليات التشاورية بين الدول الاعضاء يقلل الشكوك فيما بينها ويعزز الثقة.

٣- إن دور المؤسسات الدولية في تنظيم المصالح بين الدول الاعضاء ووضع قواعد السلوك، يسهم في خلق الاستقرار وتقليل الفوضى في النظام الدولي.

٤- أسهم تكتل بريكس في في تعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين اعضاءه عبر دعم التجارة والاستثمار والتطوير المالي والنقدي بشكل خفض من احتمالات الصراع، وهذا ما يعبر عن جوهر الليبرالية المؤسساتية.

٥- إن اهم التحديات التي يواجهها تكتل بريكس تتمثل في تباين اولويات السياسة الخارجية والتفاوت الاقتصادي الكبير بين اعضاءه، مما يحول دون امكانية تحوله الى مؤسسة دولية متكاملة تعيد تصنيف الاقطاب في النظام الدولي.

المصادر والمراجع

أ. العربية

بيليس، ج. وسميث، س. (٢٠٠٤). عولمة السياسة العالمية. مركز الخليج للأبحاث. دبي.

حسن، ف. ع. ع. (٢٠٢٢). تجمع بريكس نشأة- أعضاءه- دوره الاقليمي والدولي. مجلة كلية التربية الأساسية. عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الثاني للعلوم الاجتماعية لقسم التاريخ والجغرافيا. الجامعة المستنصرية. بغداد. https://doi.org/10.35950/cbej.v1iSI.10622

حسين، ص. ع.، وناجي، و. ر. (٢٠٢٥). التكتلات الاقتصادية وأثرها في تشكيل عالم متعدد الأقطاب (مجموعة البريكس أنموذجاً. مجلة الباحث. ٤٤(١). ٤٣٠-٤٥٤.

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/01/20/bf4cd8c53d83d65b616045ed88220a58.pdf

ذياب، أ. (٢٠٢٣). توسع تجمع البريكس.. الحوافز وحدود الفاعلية. آفاق آسيوية. ٧(١٢). الهيئة العامة للاتصالات. القاهرة.٧٧-٩٦.

https://doi.org/10.21608/sis.2023.219534.1107

سليم، ق. (٢٠٢١). الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية- دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي.

عبد المنعم، و. ا. (٢٠٢٠). ترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي- تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجاً. مجلة مركز دراسات الكوفة. جامعة الكوفة. ١(٥٨).

https://doi.org/10.36322/jksc.v1i58.175

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (٢٠٢٣). مصر ودول البريكس.. فرص واعدة. مجلس الوزراء المصري. سلسلة تقارير معلوماتية. (٢٠).

https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/8999/Informational.pdf

وحدة الدراسات والتقارير. (٢٠٢١). أمن دولي . مصير ومخاطر الاتفاق النووي الإيراني على أمن أوروبا. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات-ألمانيا وهولندا.

https://www.europarabct.com/

وحدة الدراسات والتقارير. (٢٠٢٣). أمن دولي- مجموعة (بريكس)- تحولات جيوستراتيجية (ملف). المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات-ألمانيا وهولندا. https://www.europarabct.com/

وحدة الدراسات والتقارير. (٢٠٢٤). تحولات جيوستراتيجية (ملف). المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات-ألمانيا وهولندا.

https://www.europarabct.com/

ب. المصادر العربية مترجمة الى الإنكليزية

Bellis, J., and Smith, S. (2004). Globalization of World Politics. Gulf Research Center. Dubai.

Hassan, F. A. A. A. (2022). The BRICS Group: Origins, Members, and Regional and International Role. Journal of the College of Basic Education. Special Issue: Proceedings of the Second International Virtual Scientific Conference on Social Sciences, Department of History and Geography. Al-Mustansiriya University. Baghdad. https://doi.org/10.35950/cbej.v1iSI.10622

Husain, S. A., & Naji, W. R. (2025). Economic In Blocs and Their Impact on Reshaping A Multipolar Global System (BRICS As an Example. Albahith Journal. 44(1). 430-454. https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/01/20/bf4cd8c53d83d65b616045ed88220a58.pdf

Dhiab, A. (2023). The Expansion of the BRICS Group: Incentives and Limits of Effectiveness. Asian Horizons. 7(12). General Authority for Communications. Cairo. 77-96. https://doi.org/10.21608/sis.2023.219534.1107

Saleem, Q. (2021). New Trends in Security Studies: A Study in the Evolution of the Concept of Security in International Relations. Emirates Center for Strategic Studies and Research. Abu Dhabi.

Abdul-Moneim, W. A. (2020). New Regional Arrangements and Changes in the Global Balance of Power: The BRICS Group as a Model. Kufa Studies Center Journal. University of Kufa. 1(58). https://doi.org/10.36322/jksc.v1i58.175

Information and Decision Support Center. (2023). Egypt and the BRICS Countries: Promising Opportunities. Egyptian Cabinet. Information Reports Series. (20). https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/8999/Informational.pdf

Studies and Reports Unit. (2021). International Security: The Fate and Risks of the Iranian Nuclear Agreement for European Security. European Center for Counterterrorism and Intelligence Studies – Germany and the Netherlands. https://www.europarabct.com/

Studies and Reports Unit. (2023). International Security – BRICS Group – Geostrategic Shifts (Document). European Center for Counterterrorism and Intelligence Studies – Germany and the Netherlands.

https://www.europarabct.com/

Studies and Reports Unit. (2024). Geostrategic Shifts (Document). European Center for Counterterrorism and Intelligence Studies – Germany and the Netherlands. https://www.europarabct.com/

C. References

Axelrod, R., & Keohane, R. O. (1985). Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions. *World Politics*, *38*(1), 226–254. https://doi.org/10.2307/2010357

Bogdanova, K. (2025). How BRICS Sees the World. Global Insight. Special Report. RBC wealth management. https://www.rbcwealthmanagement.com/en-eu/insights/how-brics-sees-the-world

BRICS. (2025). BRICS Parliaments to Discuss More Inclusive and Sustainable Global Governance. https://brics.br/en/news/brics-parliaments-to-discuss-more-inclusive-and-sustainable-global-governance

BRICS. (2025). BRICS Rio De Janeiro vision for Quota And Governance Reform. Brasilia.
Corporate Communication Division. (2016). New Development bank interim information Disclosure policy. New Development Bank. p. 3.
https://www.freedominfo.org/wp-content/uploads/ndb-interim-information-disclosure-policy-201607.pdf
Darnal, A., and Others. (2023). The Future of BRICS: Between Objectives and Challenges. Stimson Center.
https://www.stimson.org/2023/the-future-of-brics-between-objectives-and-challenges/
Devitt, R. (2011). liberal Institutionalism: An Alternative IR Theory or just Maintaining the Status Quo?. *E-International Relations*. 1-7.
https://www.e-ir.info/pdf/13482
Ferragamo, M. (2025). What is the BRICS Group and why is it Expanding?, Council on For Relations.
https://www.cfr.org/backgrounders/what-brics-group-and-why-it-expanding
Gromyko, Al. (2024). BRICS – competitive advantages and further challenges (to the chairmanship of Russia in BRICS in 2024). Analytical papers of the Institute of Europe RAS. 13-19. https://doi.org/10.15211/analytics42420241319
Hoyos, A. & Delgado, R. G. M. (2019). The BRICS in the Contemporary Global Order: Objectives, Capabilities, and Limitations. Otoritas. Jurnal Ilmu Pemerintahan. 9. 89-106.
https://doi.org/10.26618/ojip.v9i2.2106
Keohane, R. P & Nye, J. S. (1977). Power and Interdependence: world politics in transition. Boston. little Brown.
http://slantchev.ucsd.edu/courses/ps240/pdf
Keohane, Robert O. (1984). After Hegemony, Princeton, University Press.
Keohane, R. O. and Martin, L. L. (1995). The Promise of Institutionalist Theory. *International Security*. *Project MUSE.* 20(1). 39-51.
https://muse.jhu.edu/article/447387
Long, Z. and Others. (2025). Decoding Greater BRICS Cooperation: A Non-Western Path to a Shared Development Community. Shanghai Institutes for International Studies. (43).
https://www.siis.org.cn/updates/cms/cms/202503/12165827ixcc.pdf
Ministry of External Affairs. (2025). BRICS Joint Media Statement. Government of India.
https://www.mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/40169/BRICS+Joint+Media+Statement+September+26+2025
Nach, M., & Ncwadi, R. (2024). BRICS economic integration: Prospects and challenges. *South African Journal of International Affairs*. *31*(2). 151–166.
https://doi.org/10.1080/10220461.2024.2380676
Oye, K. O. (1986). Cooperation under Anarchy. Princeton University Press. 25-27.
https://books.google.iq/books
Patrick, S. and Hogan, E. (2025). BRICS Expansion and the Future of World Order: Perspectives from Member States, Partners, and Aspirants. CARNEGIE Endowment for International Peace.
https://carnegieendowment.org/research/2025/03/brics-expansion-and-the-future-of-world-order-perspectives-from-member-states-partners-and-aspirantsShaidullina, V., &

Semenovskiy, I. (2022). BRICS Countries' Economic and Legal Cooperation Through the Prism of Strategic Planning Documents. *BRICS Law Journal*. 9(1):4-34.
https://doi.org/10.21684/2412-2343-2022-9-1-4-34
Shehu, A. X and Okoli, M. (2024). BRICS And the Global South Cooperation-Analysis. Eurasia Review.
https://www.eurasiareview.com/15022024-brics-and-the-global-south-cooperation-analysis/
Varela, A. H., & Delgado, R. G. M. (2019). The BRICS in the Contemporary Global Order: Objectives, Capabilities, and Limitations. Otoritas. Jurnal Ilmu Pemerintahan, 9(2), 89-106.
https://doi.org/10.26618/ojip.v9i2.2106